الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/56/L.1/Add.6
24 September 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ١٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس (*تابع*) ٢

الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية ٢

ثانياً – موجز الرئيس *(تابع)*

الاستثمار من أجل التنمية: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية

١- أشادت جميع الوفود بالأونكتاد لإصداره *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية*، الذي جاء في الوقت المناسب واكتسب أهميته في آن واحد؛ وخاصة بالنظر إلى الأزمة الغذائية الأخيرة والقلق على الأمن الغذائي والجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر في إطار الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لتلك الغاية، اتفقت وفود كثيرة على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وإن أعربت عن القلق إزاء أثره الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المحتمل الذي يتعين التصدي له بعناية.

٢- وفي حين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي هبوطاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨، لم يكن هذا الهبوط واحداً عبر العالم، فشهدت البلدان المتقدمة هبوطاً قوياً في حين سجلت الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال مستويات قياسية. ويلوح في الأفق مزيد من الهبوط في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩، مما يؤثر على جميع المناطق بما فيها أفريقيا. وأعربت الوفود عن القلق إزاء التدفقات المتدنية للاستثمار الأجنبي المباشر واتفقت على الحاجة إلى تحديد التدابير اللازمة لمساعدة البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية الجارية. وقُدمت بعض المقترحات التي شملت ما يلي:

(أ) ينبغي على البلدان المضيفة أن تواصل تحسين بيئتها الاستثمارية وأن تعيد تنشيط جهودها لتوجيه الاستثمار إلى القطاعات الأقل تأثراً بدورات النشاط التجاري كالمستحضرات الصيدلانية والزراعة والأنشطة الملائمة للبيئة؛

(ب) ينبغي التوسع في ترويج الاستثمار الذي يستهدف مصادر من الجنوب الأقل تأثراً بالأزمة؛

(ج) ينبغي على البلدان المضيفة أن تنظر في توفير خدمة "الرعاية اللاحقة" للحفاظ على الاستثمار الجاري والتشجيع على إعادة الاستثمار.

٣- وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء زيادة الحمائية في مجال الاستثمار التي من شأنها أن تؤثر على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والجهود التي تبذلها البلدان النامية لجذب هذه التدفقات. وفي هذا الصدد، اقتُرحت الحاجة إلى أن يواصل الأونكتاد رصد سياسات الاستثمار.

٤- وقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي وإن ظل صغير الحجم. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلسلة القيمة الزراعية برمتها كان أعلى كثيراً. فإلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، شاركت الشركات عبر الوطنية أيضاً في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال من خلال الزراعة التعاقدية. وأصبحت هذه الترتيبات الزراعية من جانب الشركات عبر الوطنية واسعة الانتشار، فشكلت نسبة عالية من الإنتاج لبعض السلع الأساسية في بعض البلدان النامية.

٥- وشكلت الزراعة التعاقدية بديلاً هاماً وملموساً للشركات عبر الوطنية للمشاركة في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال. فحققت الزراعة التعاقدية فوائد للشركات عبر الوطنية مثل مراقبة الجودة بشكل أفضل من شراء السلع الأساسية الزراعية في الأسواق الفورية، وكانت أقل كثافة لرأس المال وأقل تعرضاً للمجازفات وأكثر مرونة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنسبة للمزارعين، أمكن للزراعة التعاقدية أن تحقق فوائد شملت الحصول على التكنولوجيا والخبرة الفنية والتمويل والوصول إلى الأسواق.

٦- واتُفق بوجه عام، استناداً إلى الشواهد المقدمة من بعض الوفود والمتحاورين، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية يمكنهما ممارسة دور في التنمية الزراعية في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال. وشددت بعض الوفود على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم التنمية الزراعية، وخاصة في تطوير البنية الأساسية وبناء قدرات منتجة. إن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي قد تُحدث آثاراً إيجابية وسلبية معاً. فتشمل الآثار الإيجابية نقل التكنولوجيا والمعايير والمهارات فضلاً عن إتاحة الوظائف والنفاذ إلى الأسواق، وكلها يمكن أن تحسّن من الإنتاجية ومن نوعية المنتج وتطوير الصناعة. غير أن الحكومات يجب أن تكون على وعي بالشواغل البيئية والاجتماعية المرتبطة بمشاركة الشركات عبر الوطنية، مثل الاستغناء عن صغار المزارعين الأمر الذي يسبب خسائر في الوظائف، واغتصاب الأرض ومصادرة أراضي الشعوب الأصلية والاعتماد المفرط على الشركات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، أوردت الوفود عدداً من خيارات السياسة العامة شملت ما يلي:

(أ) تستطيع الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال تشجيع ترتيبات الزراعة التعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين كخيار بديل للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن إعداد عقود نموذجية للزراعة التعاقدية يستخدمها الزُراع في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال في التفاوض مع الشركات عبر الوطنية. ولا يشارك الأونكتاد حالياً في إعداد هذه العقود النموذجية وإن كان من المعتقد أن هذا مجال يمكن للأونكتاد استكشافه مستقبلاً؛

(ب) ينبغي النظر في ترتيبات تقاسم الإنتاج عند التصدي للأمن الغذائي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال؛

(ج) هناك حاجة إلى الشفافية والمحاسبة في احتيازات الأراضي على نطاق واسع في الزراعة وفي حقوق الأرض الحالية، والحق في الغذاء وحماية السكان الأصليين والاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن النظر في مجموعة مبادئ أساسية متفق عليها دولياً تأخذ في الاعتبار مصلحة شتى أصحاب الشأن؛

(د) زيادة مشاركة القطاعين العام والخاص في تحسين القدرات الإنتاجية لقطاع الزراعة في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال، بما يشمل بناء القدرات على المدى الطويل للسكان الأصليين في مجال الزراعة.

٧- وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى ضمان حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين كجزء من الجهود المبذولة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال. ولوحظ أنه في حالة خفض أو إلغاء الحواجز التجارية والإعانات في البلدان المتقدمة، فإن ذلك سيشكل بذاته حافزاً جيداً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال. وهذا من شأنه أن يوفِّر فرصاً مُربحة للجميع لما فيه فائدة المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

٨- ورحبت الوفود بمبادرة حكومة اليابان، بمشاركة الأونكتاد وشتى المنظمات الدولية، بشأن "تعزيز الاستثمار الدولي المسؤول في الزراعة"، التي تهدف إلى بحث منظور الشفافية والمحاسبة والتنمية بما يشمل إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وتتطلع الوفود إلى ما سيخلص إليه الاجتماع الأول المعني بالمبادرة المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٩- وطولب الأونكتاد بأن يواصل بحثه وتحليله للقضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي في الاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال، بما في ذلك القضايا المتعلقة بصفقات الأراضي الضخمة وتطوير السياسات. كما طولب الأونكتاد بأن يساعد على زيادة القدرات الإنتاجية الزراعية للاقتصادات النامية والمارة بمرحلة انتقال من خلال التعاون التقني وتقوية أواصر التعاون بين بلدان الجنوب ومواصلة المشاركة، مع المنظمات الدولية الأخرى المختصة، في المحافل الدولية المعنية بمناقشة المبادئ العامة والتوجيهية للاستثمار الأجنبي في الزراعة.

- - - - -